الأمم المتحدة S/2019/778

مجلس الأمن

Distr.: General
1 October 2019

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومة بلادي، أكتب إليكم رداً على رسالة دولة الإمارات العربية المتحدة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/706)، والتي تحاول فيها دولة الإمارات، للأسف الشديد، الاستمرار في تضليل المجتمع الدولي بادعاءات واهية لا أساس لها من الصحة لتبرير جريمة الاعتداء على الجيش الوطني اليمني أثناء ممارسته لمهامه الوطنية والدستورية في مواجهة التمرد المسلح للميليشيات التابعة لما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وفي حفظ الأمن والنظام واستعادة الاستقرار في المدن التي اعتدى عليها المتمردون التابعون للمجلس الانتقالي الجنوبي.

أود في المستهل لفت عناية المجلس الموقر إلى أنه في الثامن من آب/أغسطس ٢٠١٩ قامت ميليشيات مسلحة تابعة لما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من دولة الإمارات بتنفيذ تمرد عسكري، هو الثاني بعد التمرد الأول الذي حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بدعم من دولة الإمارات أيضاً، فبدأت تلك القوات بممارسات عنصرية استهدفت المواطنين من المحافظات الشمالية وقامت بترحيلهم من مدينة عدن والاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، وتبع ذلك مهاجمة قوات الحكومة الشرعية ومعسكراتها والمؤسسات والمقار الحكومية ومنازل الوزراء والمسؤولين. ثم وسع المتمردون عدوانهم وهاجموا المؤسسات الأمنية في مدينة زنجبار بمحافظة أبين وحاولوا التمدد في محافظة شبوة. وقد تمكنت قوات الجيش الوطني من دحر تلك الميليشيات المعتدية وتطهير كافة المناطق المعتدى عليها في محافظتي أبين وشبوة، ووصلت طلائع من الجيش الوطني في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ إلى نقطة العلم على مدخل مدينة عدن، لتشهد الأحداث بعدها تطورا خطيراً تمثل بتدخل سلاح الجو الإماراتي بشكل مباشر لصالح المتمردين تحت مبررات واهية لا أساس لها ومرفوضة جملةً وتفصيلاً.

إن الإمارات تحاول تبرير استهدافها السافر للقوات المسلحة اليمنية بذريعة محاربة الإرهاب. وفي هذا الصدد تؤكد حكومة بلادي أن استهداف سلاح الجو الإماراتي لقوات الجيش الوطني يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ وما أسمته في رسالتها المشار إليها أعلاه ”عمليات جوية دقيقة هدفت لمواجهة وردع تهديدات وشيكة لقوات التحالف وسكان عدن“ إنما كان استهدافاً سافراً لوحدات من الجيش اليمني، وينتهك قواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونتج عنه عدد كبير من

الشـهداء والجرحى. ونجدد التأكيد هنا أن الجمهورية اليمنية شـريك أسـاسـي وهام في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف بكافة أشـكاله والقضـاء عليه وتجفيف منابعه، ويحمل الجيش اليمني ضـمن مبادئه وعقيدته العسكرية مكافحة ذلك الإرهاب والتطرف.

وتعترض حكومة بلادي وبشدة على وصف دولة الإمارات في رسالتها المذكورة بأن الهبة الشعبية في مدينة عدن بتاريخ ٢٨ آب/اغسـطس ٢٠١٩ كانت عبارة عن ”خلايا إرهابية نائمة“ تم تفعيلها من قبل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وتؤكد هنا أن ما حدث كان اسـتهدافاً للجيش الوطني، الذي كانت طلائعه قد وصـلت إلى نقطة العلم بمدخل مدينة عدن، ورفضـاً للمشـروع المناطقي الذي يتبناه متمردو المجلس الانتقالي المدعوم من قبل الإمارات. وتعتبر بلادي أن ذلك الوصف غير مسؤول ويسيء للشعب اليمني.

إن الجمهورية اليمنية ترفض رفضـاً قاطعاً اسـتخدام الإمارات محاربة الإرهاب كذريعة لتبرير اسـتهدافها للقوات المسـلحة اليمنية في ”نقطة العلم“ ومحيط مدينة عدن ومحافظة أبين. وهو ما نعتبره انتهاكاً صـارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومن ضـمنها القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) الذي ناشـد فيه في الفقرة ٩ ”جميع الدول الأعضـاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاسـتقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السـياسـي“، والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي جدد فيه، ضـمن جملة أمور، دعوته ”كل الأطراف والدول الأعضـاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن“.

وبناءً على ما سبق، فإننا نحمل الإمارات وما يسمى المجلس الانتقالي الجنوبي كامل المسؤولية عن التمرد المسـلح في المحافظات الجنوبية والذي يمثل تهديداً خطيراً لأمن واسـتقرار ووحدة وسـلامة أراضـي الجمهورية اليمنية، ونحملهما أيضـاً مسؤولية الدماء التي تسيل والأرواح التي تزهق والمؤسسـات التي تدمر، وعن أعمال السلب والنهب والانتهاكات التي تنفذها هذه القوات المتمردة الخارجة عن القانون والمدعومة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة.

ختاماً، تحتفظ بلادي بحقها في الدفاع عن أمنها وسـلامتها الإقليمية التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومواجهة التمرد العسـكري المدعوم إماراتيا بكافة الوسـائل المتاحة التي يكفلها الدسـتور والقانون اليمني، وتطالب الإمارات بالتوقف عن تشـكيل وتمويل وتسـليح جميع التشـكيلات العسكرية التي أنشأتها في اليمن خارج إطار الدولة والتي تمثل تهديداً لأمنه واستقراره ووحدة أراضيه.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله علي فضل **السعدي**
السفير
المندوب الدائم